أنباء لبنانية

ضوء أخضر جنبلاطي وتحفظ «قواتي»

الحكومة بحدود يوم السبت.. والحريري عاتب على جنبلاط لتخطيه وبري

بيروت ـ عمر حبنجر

تراجع الإحباط وتقدم التفاؤل، واقترب الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة سعد الحريري من مرحلة انجاز توزيع الحقائب الوزارية على القوى السياسية الى مرحلة اسقاط الاسماء على الحقائب، فيما يستمر التدافع تهربا مما تبقى من وزارات متواضعة، بالدور والموازنة، لا تملأ العين ولا تجبر الخاطر.

الرئيس الحريري امل خيرا، والرئيس نبيه بري ارسل من جنيف تفاؤله، مرفقا بلمسة من التحفظ، وفتح وليد جنبلاط الضوء الاخضر بالنسبة للوزير الدرزي الثالث من خلال لائحة اسماء خماسية سلمها للرئيس ميشال عون، وسبقه النائب طلال ارسلان بتقديم لائحة سداسية الاسماء ليختار مع الرئيس الحريري واحدا منها، وقد ارفق ارسلان لائحة بتنازل ضمني عن ان يكون هو شخصيا الوزير الدرزي الثالث او احد اعضاء حزبه.

وسيقع الاختيار على اسم مشترك في اللائحتين حال وروده، وقد تردد اسم نبيل ابوضرغم واللواء المتقاعد وليد سلمان، اما في حال عدم ورود اسم مشترك فسيكون على الرئيس عون اقتراح اسم يوافق عليه رئيس الحكومة المكلف وضمنا رئيس مجلس النواب نبيه بري.

في مقابل، تنازل ارسلان عن توزيره شخصيا يشكل طرح رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الاسماء الخمسة قبولا منه بوزيرين درزيين من اصل الثلاثة، وقد اتبع موقفه هذا بتغريدة تؤكد استعجاله بتشكيل الحكومة.

المصادر المتابعة نقلت عن الرئيس الحريري تطمينه شخصيات تواصلت معه الى ان الانفراج الحكومي حاصل لا محالة.

وتوقعت المصادر ولادة الحكومة، لكن ليس قبل السبت، وهو موعد عودة الرئيس نبيه بري من سويسرا.

وتحدث بري من جنيف امس حيث قال: استطيع ان أشير الى ان التقدم هو على قدم وساق وقريبا وعسى ولعل.

واضاف: صار الفول موجودا والمكيول موجودا، وربما ان شاء الله يتم هذا الامر.

بيد ان مصادر اخرى قرأت في تسريع عملية تشكيل الحكومة نوعا من الخبث السياسي، من حيث اختيار التوقيت، وسط انشغال بعض القوى المعنية بالوضع اللبناني عنه في هذه المرحلة، وتذهب هذه المصادر الى ربط الحلحلة الحاصلة بضوء اخضر عابر للحدود، ظهرت مفاعيله باللقاء المطول الذي عقد بين الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله مع الوزير جبران باسيل العائد من لقاء الرئيس ميشال عون مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في ارمينيا، حيث حث نصرالله باسيل على تسهيل تشكيل الحكومة قبل دخول العهد في سنة حكمه الثالثة في الاول من نوفمبر بلا حكومة فاعلة. والراهن ان الرئيس الحريري تشاور مع رؤساء الحكومة السابقين قبل ان يتحرك تنفيذا، وتقول المصادر المتابعة لـ «الأنباء» ان حزب الله يستعجل تشكيل الحكومة قبل 4 نوفمبر المقبل موعد بدء تنفيذ العقوبات الاميركية المشددة على ايران وحلفائها تحسبا لانعكاسات ما بعد العقوبات.

لكن دواعي الاستعجال التي يراها حزب الله ومعه التيار الوطني الحر ليست ما يقنع حزب القوات اللبنانية بقبول أي حقائب وزارية، فكيف بالحقائب الفائضة عن شهية الآخرين؟

ومن هنا، بروز عقدة القوات مع التيار ومن خلفه الرئيس ميشال عون حول نوع الحقائب التي ستؤول الى القوات بعد نفاد معظم الوزارات السيادية والخدماتية، حيث تم اقناع حزب الله بتبادل الوزارات مع المردة بحيث يتخلى عن وزارة الصحة لاسباب دولية للمردة ويأخذ منهم وزارة الاشغال بينما تؤول التربية للحزب التقدمي الاشتراكي والعدل من حصة الرئيس عون الذي تنازل عن منصب نائب رئيس الحكومة للقوات ولم يتنازل لها عن وزارة العدل، بحيث لم يبق للقوات سوى الشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة ووزارة الدولة بالاضافة الى منصب نائب رئيس الحكومة بعدما اصرت حركة امل على الزراعة الى جانب المالية.

مصادر بيت الوسط اظهرت عتب رئيس الحكومة سعد الحريري على رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط بسبب تقديمه اسماء المرشحين للمقعد الدرزي الثالث الى رئيس الجمهورية متخطيا الرئيس المكلف (الحريري) ورئيس مجلس النواب نبيه بري.

مصادر لـ «الأنباء»: تعجيل الحكومة قبل أول نوفمبر والرابع منه

حزب الله يبادل «الصحة» بـ «الأشغال» مع «المردة»

رئيس المجلس نبيه بري خلال عشاء تكريمي له في جنيف اقامته سفيرة لبنان في سويسرا رلى نور الدين وسفير لبنان لدى الأمم المتحدة سليم بدورة (محمود الطويل)

«اللقاء الناجح» بين جنبلاط وعون وفتح صفحة سياسية جديدة.. ماذا تغير؟

زار الزعيم الدرزي وليد جنبلاط قصر بعبدا 3 مرات منذ انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية:

ـ المرة الأولى قبل عام، وتحديدا في نوفمبر 2017 بعد انتهاء أزمة استقالة الرئيس سعد الحريري، وكان جنبلاط يومها على موجة واحدة مع عون (والثنائي الشيعي) في التمسك بالحريري.

ـ المرة الثانية في يوليو الماضي مع بدايات عملية تشكيل الحكومة التي شهدت إعلان جنبلاط من اللحظة الأولى أنه يريد الوزراء الدروز الثلاثة ردا على توجه لدى الرئيس ميشال عون بتوزير حليفه طلال أرسلان.

ـ المرة الثالثة كانت أمس مع وصول عملية تشكيل الحكومة الى نهاياتها ومرحلة أخذ القرارات الحاسمة. الزيارة تمت هذه المرة أيضا بناء على دعوة من الرئيس عون. ولكن اللقاء جاء مختلفا عن سابقه في أجوائه ونتائجه، حيث تعمد جنبلاط إضفاء أجواء الدفء والتودد، حاملا معه هدية (كتابان) مرفقة بلائحة أسماء خمسة يقترحها لـ «الوزير الدرزي الثالث». وكان واضحا أثناء اللقاء وبعده في التأكيد أنه يضع هذه المسألة في عهدة الرئيس عون ويترك له أمر معالجتها.

من لقاء فاشل في الصيف إلى لقاء ناجح في الخريف.. ماذا تغير؟!

خرج جنبلاط من الانتخابات النيابية غير راض عن النتائج التي أبقته في المرتبة الأولى ولكنها قلصت كتلته النيابية (من 11 إلى 9). وأقلقه أن خرقا أحدثه التيار الوطني الحر (بالتنسيق مع ارسلان) وحصل على 3 مقاعد مارونية (من 5) في دائرة الشوف ـ عاليه. وعندما استحدثت كتلة «ضمانة الجبل» وطرح تمثيلها في الحكومة برئيسها طلال ارسلان، استشعر جنبلاط وجود خطة أو محاولة لتحجيمه، وذهب في هواجسه بعيدا الى حد التصور أن النظام السوري داخل على الخط ويريد تصفية الحساب معه. وحصل ذلك في مرحلة انتقالية حساسة مع البدء في عملية نقل الزعامة الى نجله تيمور الذي انكفأ الى الخطوط الخلفية حتى إشعار آخر. وبالتالي، لم يكن بإمكانه وليس من مصلحته أن يصدر عنه أي مؤشر ضعف وتراجع في المرحلة الراهنة، مما حدا به الى التمسك بمطلبه وشروطه مستقويا بـ «دعم بري وتفهم حزب الله ومجاراة الحريري له، والتقاطع الحاصل مع القوات في معركة مشتركة الهدف والعنوان».

ولكن جنبلاط اكتشف مع مرور الوقت أنه لن يتمكن من «لي ذراع» الرئيس عون، ولن يحصل على كامل الحصة الدرزية، كما اكتشف أن هذا الاشتباك الحكومي بدأ يؤثر سلبا على مجمل الوضع في الجبل واستقراره السياسي والاجتماعي. وفي هذا الوقت كان الرئيس عون، الذي استشعر أيضا وجود خطة ومحاولة لمحاصرة العهد وإضعافه، يعيد حساباته ويجري إعادة تقييم للوضع برمته (العلاقة مع جنبلاط والوضع في الجبل) وشملت هذه المراجعة مرحلة الانتخابات النيابية التي حصلت فيها أخطاء وتقدير لبعض الأحجام والأوزان على الساحة الدرزية، كما أولت أهمية خاصة للوضع الأمني في الجبل الذي بات مهددا بفعل حالة التوتر والاحتقان السياسي، فكان أن عهد الرئيس عون الى اللواء عباس إبراهيم بمهمة احتواء التوترات السياسية والمناطقية ورعاية عملية حوار وتواصل بين التيار الوطني الحر والحزب الاشتراكي.

في النتيجة، حصلت تسوية لـ «العقدة الدرزية» على قاعدة التوازن في التنازل: جنبلاط تنازل عن «الدرزي الثالث». وارسلان تنازل عن مقعده الوزاري. تم التوصل الى حل وسط والى وزير ثالث «توافقي» يختاره الرئيس عون من بين الأسماء التي اقترحها جنبلاط وارسلان في لائحتين منفصلتين، وسيحصل جنبلاط بموجب هذه التسوية على مقعدين ونصف، وسيكون ارسلان الخاسر بعدما اضطر الى خفض سقف معركته من البقاء وزيرا الى عدم إلغائه سياسيا. ولكن ما هو أهم في تسوية العقدة الدرزية التي يسهل بعدها حل العقدة المسيحية، هو أن صفحة سياسية جديدة فتحت بين عون وجنبلاط ستترجم على الأقل هدنة في الحكومة الآتية.

أنباء سورية

روسيا تتوعد بالرد على أي عقوبات أميركية تستهدف الشركات المشاركة في إعادة الإعمار

استقالة «مفاجئة» لديمستورا.. وخطة أميركية جديدة لإخراج إيران وروسيا

عواصم ـ وكالات: أعلن موفد الأمم المتحدة إلى سورية ستافان ديمستورا أنه سيتخلى عن منصبه مبررا خطوته المفاجئة بـ «أسباب شخصية» وهي التبرير الذي ساقه من سبقه من المبعوثين الأممين الى سورية.

وبعد نحو 4 سنوات و4 شهور، أبلغ المبعوث الأممي مجلس الأمن الدولي أمس، اعتزامه الاستقالة من منصبه خلال الأسبوع الأخير من نوفمبر المقبل.

وقال: «سأغادر مهمتي في الأسبوع الأخير من نوفمبر لظروف شخصية».

كما أعلن ديمستورا انه سيتوجه الأسبوع المقبل إلى دمشق بدعوة من النظام لبحث تشكيل اللجنة الدستورية المكلفة بصياغة دستور جديد تجري بعده انتخابات بإشراف الأمم المتحدة، وهو ما لا يبدو أن ديمستورا سيكون شاهدا عليه.

وطلب ديمستورا من الدول الضامنة لمحادثات «أستانا» بشأن سورية عقد اجتماع معه للتشاور في الملف السوري قبل أن يترك منصبه.

وعينت الأمم المتحدة الديبلوماسي السويدي، مبعوثا، في يوليو خلفا للأخضر الإبراهيمي، إلا أنه سينهي مهامه بعد 4 سنوات دون تحقيق التقدم المرجو في حل الملف السوري.

وقد أشادت الخارجية الروسية بدور ديمستورا، في التسويات التي أدت الى استعادة النظام لمناطق واسعة في سورية.

وقالت المتحدثة باسمها ماريا زاخاروفا: «بالتأكيد نحن نقيم دوره كمهني وديبلوماسي في التسوية السورية، وفي العملية التفاوضية».

وفي هذه الأثناء، كشفت تقارير اعلامية أميركية عن خطة استراتيجية جديدة تتخذها واشنطن للضغط على روسيا وايران واجبارهما على الانسحاب من سورية، في وقت تحدث الممثل الأميركي الخاص في سورية جيمس جيفري عن انسحاب «بعض المسلحين الإرهابيين» من المنطقة المنزوعة السلاح التي تم التوصل اليها بين روسيا وأنقرة حول محافظة ادلب. وقد أكدت شبكة «إن بي سي نيوز» الأميركية ان إدارة الرئيس دونالد ترامب تعمل على تطوير استراتيجية جديدة لإدارة الحرب في سورية تركز بشكل أكبر على إخراج روسيا وإيران من سورية دون الدخول في مواجهة عسكرية.

وتنص الخطة على فرض واشنطن عقوبات على الشركات الروسية والإيرانية، المشاركة في إعادة إعمار المناطق السورية. ونقلت القناة عن مارك دوبوفيتس المدير التنفيذي لصندوق حماية الديموقراطية: «لدى الولايات المتحدة والحلفاء فرصة حقيقية لإجبار النظام الإيراني على دفع ثمن استمرار احتلال سورية».

وتتضمن الخطة كذلك، بذل جملة من الجهود السياسية والديبلوماسية لإخراج إيران والقوات الموالية لها من سورية، بالضغط المالي عليها.

ويأتي الكشف عن الخطة غداة فرض وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على 20 مصرفا وشركة إيرانية، لدعمها ميليشيات الباسيج، التابعة للحرس الثوري الإيراني.

وذكرت الشبكة أنه وفقا لخمسة أشخاص على دراية بالخطة، فإن الاستراتيجية الجديدة لن تدخل الجيش الأميركي في استهداف مباشر للجنود الإيرانيين في سورية، لأن ذلك من شأنه أن ينتهك الإذن الأميركي الحالي باستخدام القوة هناك.

وأوضحت أن الخطة الجديدة تؤكد على الجهود السياسية والدبلوماسية لإجبار إيران على الخروج عن طريق الضغط عليها ماليا، مضيفة «سوف يتم حجب مساعدات إعادة الإعمار عن المناطق التي توجد فيها القوات الإيرانية والروسية»، وفقا لثلاثة أشخاص على دراية بالخطة.

كما ستفرض الولايات المتحدة عقوبات على الشركات الروسية والإيرانية التي تشارك في إعادة الإعمار.

ونقلت «سي إن بي سي» عن مسؤول في وزارة الدفاع إنه في إطار الخطة الجديدة سيواصل الجيش الحديث عن المهمة في سورية باعتبارها مواجهة لـ «داعش»، حيث يقلل من أهمية الحرب ضد إيران، في حين سيزيد البيت الأبيض ووزارة الخارجية من تركيزهما على مواجهة إيران من خلال الضغط عليها اقتصاديا وديبلوماسيا.

وردا على هذه الخطة، أكد نائب رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس الاتحاد الروسي، فلاديمير غاباروف، أن موسكو ستتخذ إجراءات مماثلة في حال فرضت واشنطن عقوبات ضد الشركات الروسية المشاركة في إعادة إعمار سورية.

وقال السيناتور الروسي لوكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية «في حال حصلت مثل هذه الإجراءات، فإن روسيا سترد بالتأكيد بشكل مماثل.. وإجراءات الرد ستكون مدروسة بشكل كامل وستكون حتمية»، واصفا خطط واشنطن لفرض عقوبات على الشركات الروسية بأنها «غير أخلاقية».

واشنطن تتحدث عن انسحاب «مسلحين إرهابيين» من المنطقة العازلة في إدلب

سوريون يجتازون نهر الفرات باستخدام العبارات للانتقال من مدينة الرقة الى الريف بعد تدمير الجسور (أ.ف.ب)

الأردن: 300 من «الخوذ البيضاء» غادروا والبقية خلال أسبوعين

عواصم ـ وكالات: أفادت وزارة الخارجية الأردنية بأن نحو 300 من العاملين بالدفاع المدني (الخوذ البيضاء) الذين فروا من سورية للأردن في يوليو الماضي بعد سيطرة النظام على الجنوب، غادروا البلاد لإعادة توطينهم في دول غربية.

وقالت في بيان ان «279 مواطنا سوريا من موظفي الدفاع المدني غادروا المملكة»، وأضافت أن المملكة «سمحت لهم بالمرور عبر أراضيها بشكل مؤقت لإعادة توطينهم في دول غربية، بناء على طلب الأمم المتحدة لأسباب إنسانية بحتة».

وأكد البيان أن كلا من بريطانيا والمانيا وكندا قدمت «تعهدا خطيا ملزما قانونيا بإعادة توطينهم خلال فترة زمنية لا تتعدى ثلاثة أشهر، ومن دون أي التزامات تترتب على المملكة جراء ذلك».

وأوضح أن العدد الاجمالي للمواطنين السوريين من الدفاع المدني وعائلاتهم الداخلين للأردن بلغ 422 شخصا، وارتفع هذا الرقم نتيجة ولادة ستة أطفال إلى 428، مشيرا إلى أن العدد المتبقي منهم سيسافر خلال اسبوعين. وجاء تصريح المصدر ردا على تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قال فيه خلال مقابلة مع قناة «يورو نيوز» ان عناصر الخوذ البيضاء هؤلاء، لم تقبلهم كندا أو الدول الأوروبية ولا يزالون في الأردن.

وقال لافروف «ان دولا غربية وعدت الأردن بأخذ هؤلاء الأشخاص وتوطينهم في أوروبا وكندا وهي بدأت بدراسة ماضيهم، فأصيبوا بالرعب، لأن تلك الدول لا تريد قبول مثل هؤلاء الأشخاص أصحاب الماضي الإجرامي» على حد وصفه.

وعادة ما تصف روسيا والنظام عناصر الدفاع المدني بالارهابيين الذين تمولهم دول غربية، وهي رواية تخالف نظرة العالم إلى أفراد «الخوذ البيضاء» بعدما تصدرت صورهم وسائل الاعلام وهم يبحثون بين الأنقاض عن عالقين تحت ركام المباني أو يحملون أطفالا مخضبين بالدماء الى المشافي الميدانية. وقد فقدت تلك المنظمة المئات من عناصرها نتيجة القصف والاستهداف المتكرر لطواقمها.

اتفاق على إدخال مساعدات للعالقين في مخيم الركبان بعد أسبوع

عمان ـ رويترز: قال مسؤولو إغاثة ومسؤولون في مخيم الركبان للاجئين أمس: إن النظام وافق على طلب الأمم المتحدة بتوصيل مساعدات الأسبوع المقبل لآلاف من المدنيين العالقين في مخيم الركبان، قرب القاعدة الأميركية على الحدود الأردنية ـ السورية جنوب شرق البلاد.

وبعد مناشدات عدة لقاطني المخيم المحاصرين في ظروف مأساوية وسط الصحراء ودعوات منظمات دولية للتحرك، قالت مصادر من الأمم المتحدة وسكان من المخيم لرويترز، إن الحصار الذي فرضه النظام هذا الشهر على المخيم إلى جانب اغلاق الحدود من الطرف الاردني، تسببا في نفاد مخزونات الطعام بالمخيم مع تصاعد عدد الوفيات بسبب نقص الموارد الغذائية والتي تجاوزت الـ 12 شخصا الأسبوع الماضي فقط، من بين أكثر من 50 ألفا من سكان المخيم ومعظمهم من النساء والأطفال.

واتصلت الأمم المتحدة بمسؤولين محليين في المخيم لتقول إنها حصلت على تصريح من النظام بإرسال قافلة مساعدات يوم 25 أكتوبر الجاري.

وشدد الجيش السوري حصاره للمخيم، الواقع كذلك بالقرب من الحدود العراقية، لمنع توصيل الغذاء.

وفر عشرات الآلاف على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى المخيم من مناطق في سورية كان يسيطر عليها داعش.